LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

الديناميات بين اللاجئين السوريين واللبنانيين العائدين في ضاحية بيروت الجنوبية

كارلوس نفّاع ورشا عاقل

حزيران 2025

تأسَّسَ المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لمؤسسة 'كونراد آديناور' أو لمكتبها في لبنان.

© حقوق النشر محفوظة 2025
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 215-55، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: 301 799 1 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org

الديناميات بين اللاجئين السوريين واللبنانيين العائدين في ضاحية بيروت الجنوبية

كارلوس نفّاع ورشا عاقل

كارلوس نفّاع

أستاذ جامعي ومستشار متخصص في إدارة أزمات اللّجوء والسّياسات العامة. حائز منحة زمالة فورد العالمية – 2020، وجائزة وزارة الخارجية الألمانية – الوحدة الألمانية بعيون عربية - 2015. ترأس اللّجنة الإقليمية لإنتاج قاموس المصطلحات العربية لتقنيات المراقبة والتّقييم ضمن مشروع في مؤسسة أديان، ولجنة التّصنيف العربي المعياري للمهن في برنامج التّعاون الدّولي الألماني لإصلاح السّياسات وبرنامج تطوير التّبادل الأكاديمي اللبناني الألماني مع هيئة التّبادل الأكاديمي الألمانية. بالإضافة إلى شهادة الدكتوراه اللبنانية في السّياسات التّربويّة، حائز شهادة الماجستير في إدارة التّعليم الدّولي من جامعة لودفيغسبورغ-ألمانيا، وشهادة ماجستير في العلوم السّياسية والإدارية من الجامعة اللّبنانية.

رشا عاقل

رشا عاقل باحثة في المركز اللبناني للدراسات. تحمل إجازة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من الجامعة الأمريكية في بيروت بدرجة امتياز عالٍ مع مرتبة الشرف، وشهادة ماجستير في دراسات الهجرة من الجامعة اللبنانية الأمريكية. خلال دراستها العليا في الجامعة، عملت باحثة مساعدة في معهد دراسات الهجرة، حيث درست تأثير تغير المناخ في الهجرة. في المركز اللبناني للدراسات، نشرت العديد من البحوث حول الطاقة المتجددة وقضايا بيئية أخرى.

استقبلَ لبنان أعدادًا من اللاجئين السوريين على عدّة دفعات منذ بداية الثورة السورية في آذار/مارس 2011. وفي أعقاب الحرب الأخيرة التي اندلعت بين حزب الله وإسرائيل في تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، تضرّرت بعض المناطق في لبنان كثيرًا، ونَزَحَ الآلاف من الأشخاص. وفي منطقة الغبيري، الواقعة في الضاحية الجنوبية لبيروت، عادَ الكثير من اللبنانيين إلى منازلهم المُهدَّمة، ليُواجِهوا ظروفًا صعبة بوجود اللاجئين السوريين الذين يعيشون هناك منذ سنوات. وفي ظلّ التحدّيات المُتداخِلة، تعيش هاتان الفئتان اليوم في منافسةٍ على الموارد وفُرَص العمل والخدمات الأساسية المحدودة.

يهدف هذا التقرير إلى دراسة الديناميات الاجتماعية والاقتصادية بين النازحين اللبنانيين واللاجئين السوريين في الغبيري. ويسعى التقرير لفهم العلاقات المجتمعية ومصادر التوتُّر لتوجيه التوصيات السياساتية العامة. وقد أُجرِيَ البحث استنادًا إلى 15 مقابلة شبه مُنظَّمة مع مجموعة متنوّعة من الجهات المعنيّة، من بينهم لاجئون سوريون، ولبنانيون عايشوا النزوح الداخلي، وأصحاب مؤسّسات، وقيادات محلّية وناشطون، بالإضافة إلى ممثّلين عن منظّمات غير حكومية، من أجل اكتساب صورة عامّة شاملة حول هذه المسألة.

حدّدت هذه الدراسة البحثية أربعة مصادر توتُّر أساسية تُؤثّر في الحياة اليومية في الغبيري، وهي: التنافس على السكن، وفُرَص العمل، والمساعدات، ومواجهة تحدّيات مرتبطة بتعزيز التماسك الاجتماعي. يعكس كلّ جانب من هذه الجوانب أوجه عدم المساواة البنيوية العميقة والهشاشة التي خلّفتها الحروب، والتي تُعاني منها الفئتان على حدّ سواء. وعلى الرغم من هذه التوتُّرات القائمة، برزت أيضًا لحظات من التعاون والتضامن بين المجتمعَيْن. وفي الختام، يقترح التقرير توصيات سياساتية عامة، مثل زيادة فُرَص الحصول على الحماية القانونية، وتوسيع نطاق التدخُّلات الرامية إلى دعم سُبُل العيش والتدريب المهني للفئتَيْن، واتّباع نهج أكثر تكامُلًا وشمولًا للتعافي.

مقدّمة

منذ اندلاع الثورة السورية في آذار/مارس 2011، استقبلَ لبنان أعدادًا من اللاجئين السوريين على عدّة دفعات، وأدّى ذلك إلى الكثير من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على لبنان بأكمله. وكانَ للحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله، التي نشبت في 8 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، تداعيات جسيمة على مناطق كثيرة، بما فيها ضاحية بيروت الجنوبية، حيث بلغت قيمة الأضرار 973 مليون دولار أميركي وفقًا لتقديرات البنك الدولي (البنك الدولي، 2025)، علمًا أنَّ هذه المنطقة تستضيف حوالى 30,000 لاجئ سوري بحسب التقديرات المحلّية. وقد أثّرت الحرب وعملية النزوح التي تلتها في التفاعلات المتعدّدة بين اللاجئين السوريين والنازحين اللبنانيين.

بعد نزوحهم القسري هربًا من القصف الجوّي العنيف، وجد اللبنانيون العائدون إلى منطقة الغبيري في الضاحية الجنوبية لبيروت أنَّهم في منافسة اجتماعية واقتصادية مع اللاجئين السوريين، وتحديدًا على الموارد وفُرَص العمل والخدمات. وقد غَيَّرَ سقوط نظام بشّار الأسد مسار الأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية في سوريا.

وفي غضون ذلك، استمرَّ تدهوُر الأوضاع الاقتصادية في لبنان رغم انتخاب رئيس للجمهورية في 9 كانون الثاني/يناير 2025، وتشكيل 'حكومة إصلاح وإنقاذ' في 8 شباط/فبراير. وفي هذا السياق، تتكشّف ديناميات العلاقة بين اللاجئين السوريين والعائدين اللبنانيين، ما يُبرِز تعقيدات التفاعلات والتصوُّرات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أدّت الحوادث الأمنية على طول الساحل السوري، والاشتباكات مع العشائر اللبنانية بالقرب من الحدود الشمالية للبقاع، إلى تأجيج التوتُّرات بين المُضيفين اللبنانيين واللاجئين السوريين في مختلف المناطق، بما في ذلك منطقة الغبيري في بيروت، ولا سيّما في أحيائها الشعبية والعشوائية بجوار مخيّم برج البراجنة.

تربط المجموعتَيْن علاقةٌ متعدّدة الجوانب تتجلّى في مسائل مثل تأمين السكن، والمنافسة اليومية في سوق العمل، والانتماءات السياسية والطائفية، والتحدّيات المتعلّقة بالاندماج الثقافي. وعلى الرغم من وجود مستوى معيّن من التضامن والتجارب المشتركة، برزت أيضًا مظاهر التمييز والتهميش الاجتماعي والنزاعات المحلّية. لذلك، يُعتبَر تحليل هذه التفاعلات بالغ الأهمية لاعتماد سياسات محلّية ووطنية فعّالة. ويمكن أن يؤدّي هذا التحليل إلى وضع خطّة عمل تُسهِم في تعزيز التماسك الاجتماعي، وتخفيف حدّة التوتُّرات، وتعزيز آليات الدعم المتبادل ضمن المجتمعات المتضرّرة.

الأهداف

يبحث هذا التقرير في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين النازحين اللبنانيين واللاجئين السوريين العائدين في الغبيري الواقعة في الضاحية الجنوبية لبيروت.

وتشمل الأهداف المحدّدة ما يأتي:

- دراسة العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية: استكشاف العلاقة بين اللاجئين السوريين والعائدين اللبنانيين في مجالات العمل ومستويات المعيشة.
- قياس العلاقات المجتمعية والتكامل الاجتماعي: دراسة التعاون والتضامن والتنافس بين المجموعتَيْن.
- تحديد الدوافع الرئيسية للنزاعات والتوتُّر: البحث عن الأسباب الجذرية للتوتُّر والأسباب المُحتمَلة للنزاعات بين هاتين المجموعتَيْن.

- تقييم التدخّلات المتعلّقة بالدعم الاجتماعي-الاقتصادي: دراسة التدخّلات أو المبادرات التي اتّخذتها الحكومة والمنظّمات غير الحكومية والمنظّمات الدولية غير الحكومية لدعم النازحين اللبنانيين العائدين واللاجئين السوريين.
- وضع توصيات سياساتية عامة: تشجيع اعتماد سياسات قائمة على الأدلّة تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة التحدّيات الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمعَيْن.

دراسة المراجع

يتضمّن القسم التالي دراسةً موجزة للمراجع التي تتطرّق إلى موضوعَي اللاجئين السوريين والتماسك الاجتماعي.

لقد عملَ العديد من الباحثين والمنظّمات غير الحكومية على دراسة مسألة تَوافُد اللاجئين السوريين إلى لبنان منذ عام 2011 وتأثيرها العميق في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد. ويرى معظمهم أنَّ ردّ لبنان على هذه الأزمة غير مسبوق باستقبال اللاجئين السوريين. فلبنان يستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين بالنسبة إلى الفرد الواحد حول العالم (رابيل، 2016). ونظرًا لعدم وجود مخيّمات نظامية لإيواء اللاجئين السوريين، اندمجَ هؤلاء في القرى والبلدات اقتصاديًا واجتماعيًا (قيقانو وآخرون، 2021). وقد وَلَّدَ ذلك ضغطًا هائلًا على الخدمات العامّة والبنية التحتية.

منذ بداية أزمة اللاجئين السوريين، عملت الوكالات الإنسانية الدولية على تأكيد أهمية تعزيز التعايش السلمي، وتحسين سُبُل العيش، ودعم الخدمات المحلّية (تحديث خطّة الاستجابة الإقليمية الخامسة لمفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، 2013). وحذّرت من أنَّ التوتُّرات قد تتفاقم في غياب هذا الدعم، ما قد يُضعِف قدرة البلد على حماية المواطنين اللبنانيين واللاجئين على حدّ سواء (تحديث خطّة الاستجابة الإقليمية الخامسة لمفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، 2013).

وفي ما يتعلّق بالتداعيات المالية لأزمة اللاجئين، أجرى المجلس العالمي للّاجئين والهجرة (2021) مسحًا للأثر المالي لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان، ووَجَدَ أنَّ التدهور الاقتصادي في لبنان بدأ قبل عام 2011 نتيجة عقود من الفساد وسوء الإدارة وأوجه اللامساواة المنهجية. وعلى الرغم من أنَّه غالبًا ما يُحمَّل اللاجئون مسؤولية تدهور الأوضاع، غير أنَّ الدراسة وجدت أنَّه لا دليل إحصائيًا يُؤكّد أنَّ وجود اللاجئين السوريين تَسَبَّبَ بتراجُع الناتج المحلّي الإجمالي، أو البطالة، أو التضخّم، أو العجز التجاري، أو انقطاع الكهرباء (المجلس العالمي للّاجئين والهجرة، 2021). وتُعَدّ هذه الدراسات القائمة على الأدلّة مهمّةً لتخطيط السياسات التي تعود بالنفع على الفئتَيْن.

لقد اكتسبَ التماسك الاجتماعي في سياقات استضافة اللاجئين اهتمامًا أكاديميًا واسعًا. ويتناول تقرير 'استعراض الهجرة القسرية' (2022) تعقيدات التماسك الاجتماعي بين مجتمعات اللاجئين، ويستكشف العوامل المُحدِّدة للعلاقات السلمية بين اللاجئين والمُضيفين.

وفقًا لـ'شاتي' (2022)، أدّى المجتمع المدني دورًا أساسيًا في دعم الاستقرار الاجتماعي في لبنان، من خلال جهود تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي بين مختلف الفئات. وفي أعقاب انفجار مرفأ بيروت المُدمِّر، وجدَ 'نجدي' (2022) أنَّ التصوُّرات بشأن التوزيع غير العادل للمساعدات أسهمت في تفاقم التوتُّرات بين السوريين واللبنانيين، غير أنَّ السكّان ذكروا أيضًا التضامن على المستوى الشخصي رغم سرديات التوتُّر. ومن المهمّ أن تُدرِك الجهات الإنسانية التوتّرات المختلفة الناجمة عن توزيع المساعدات، وأن تستجيب لها بالطريقة المناسبة.

في دراسةٍ لمواقف المجتمعَيْن، السوري واللبناني، وتفاعلاتهما، عَمِلَ المركز اللبناني للدراسات (2021) على تحليل أنواع مختلفة من العلاقات التي تُحدِّدها المواقف الثقافية، وأوجه التنافس الاقتصادي، ومُحدِّدات العلاقات التاريخية. وخلصت الدراسة إلى وجود تباينات في المواقف بين الفئات، وكذلك بين البلديات المختلفة.

وفي دراسة أخرى، بَحَثَ 'أنوتي' و'إينا' (2023) في الديناميات بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المُضيفة اللبنانية في ثلاث بلديات بسهل البقاع: زحلة، وقبّ الياس، وبرّ الياس. ووجدت الدراسة أنَّ العوامل الرئيسية التي تؤدّي إلى التوتُّر تشمل التنافس على الموارد (الوظائف، والمساعدات، والسكن، والخدمات)، والمعاملة التفضيلية المُفترَضة تجاه السوريين من قِبل وكالات الإغاثة، والظروف الاقتصادية الهشّة التي تفاقمت بسبب الأزمة المالية في لبنان.

وعلى الرغم من هذه التوتُّرات، وَجَدَ المُؤلِّفان أنَّ الترابط والتعاون لا يزالان قائمَيْن على المستوى اليومي من خلال الأحياء المشتركة، والتبادلات الاقتصادية، وآليات الدعم المتبادل، وأنَّ التوتُّرات يجري تطبيعها واحتواؤها بنحو غير رسمي، ما يعني أنَّ الأزمة تُعالَج من خلال إدارة حالة عدم الاستقرار الاجتماعي بدلًا من حلّها.

علاوةً على ذلك، وُثِّقَت بعض المحاولات لتعزيز التماسك الاجتماعي. يُقدِّم تقريرٌ صدرَ في عام 2016 عن منظّمة 'البحث عن أرضية مشتركة' دراسات حالات لبرامج التماسك الاجتماعي في لبنان، مُسجِّلًا الحوارات والأنشطة المشتركة التي تهدف إلى المساعدة في تخفيف التوتُّرات وتعزيز التفاهم المتبادل بين اللاجئين والمجتمعات المُضيفة. وخَلُصَ التقرير إلى أنَّ معالجة التوتُّرات تتطلّب استجاباتٍ شاملةً ومرنةً ومتجذِّرةً محلّيًا، تضمن مشاركةً شاملةً من الفئتَيْن. ومن المهمّ أيضًا الاستثمار في بناء العلاقات والقدرات للجهات المحلّية من أجل مواصلة العمل بعد انتهاء المشروع.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى مقابلات مع مصادر رئيسية للمعلومات بهدف فهم الديناميات بين اللاجئين السوريين والنازحين اللبنانيين العائدين إلى الضاحية الجنوبية لبيروت. جمعت هذه المقابلات بيانات مُفصَّلة من أفراد ذوي خبرة مباشرة في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل هذه المجموعات ضمن البيئة المُستهدَفة.

أُجرِيَت المقابلات مع العديد من الجهات المعنيّة للوصول إلى فهمٍ شامل ومعمّق لهذا الموضوع المُعقّد. وشملت مصادر المعلومات لاجئين سوريين من خلفيات اجتماعية واقتصادية متنوّعة لتكوين صورة متكاملة عن مسألة الاندماج والصعوبات الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية. وأُجرِيَت مقابلات مع لبنانيين عايشوا النزوح الداخلي لاستكشاف تصوُّراتهم حول التفاعلات الاجتماعية-الاقتصادية مع اللاجئين.

كذلك، أُجرِيَت مقابلات مع السلطات المحلّية، مثل ممثّلي البلديات والقيادات المحلّية، بهدف دراسة المسائل المتعلّقة بالحوكمة، والاستجابات السياساتية، وآليات حلّ النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، أُجرِيَت مقابلات مع ممثّلي المنظّمات غير الحكومية العاملة في المنطقة لتقييم التدخّلات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الهشّة.

وجرى التحدُّث إلى القادة المجتمعيين والناشطين في مجال التنمية المجتمعية لاستكشاف مبادرات تصاعدية تعمل على تعزيز التعاون وتخفيف حدّة التوتُّرات. واستُخدِمَت طريقة هادفة في أخذ العيّنات، وذلك لاختيار المشاركين بناءً على خبراتهم ومعارفهم وانخراطهم في العلاقات بين اللاجئين والعائدين، بغية مراعاة التنوُّع في العمر والنوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والموقع الجغرافي في الضاحية الجنوبية لبيروت.

ولضمانِ تحليلٍ شاملٍ، أُجرِيَت مقابلات شبه مُنظَّمة مع 15 مصدرًا رئيسيًا للمعلومات، ما وَفَّرَ نوعًا من المرونة مع التركيز على محاور أساسية، مثل التفاعلات الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وفعّالية السياسات. وقد التزمت الدراسة المعايير الأخلاقية، بما في ذلك الموافقة المستنيرة، والسرّية، والمشاركة الطوعية. وقد أُخفيَت الهويات في جميع المقابلات، كذلك حُلِّلَت النتائج باستخدام التحليل المواضيعي لتحديد الأنماط والرؤى الرئيسية المتعلّقة بأهداف البحث. ومن خلال استخدام المقابلات مع المصادر الرئيسية للمعلومات والآلية الاستراتيجية لأخذ العيّنات، تسعى هذه الدراسة لتوفير رؤى معمّقة حول العلاقة بين اللاجئين والعائدين، والإسهام في وضع توصيات سياساتية قائمة على الأدلّة.

اللاجئون السوريون

1. العوامل الديموغرافية والمعلومات الأساسية

تؤوي ضاحية بيروت الجنوبية فئات متنوّعة من اللاجئين من مناطق مختلفة من سوريا إثر فرارهم بسبب الاضطراب الاقتصادي والهواجس الأمنية، بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيّم برج البراجنة. وينتمي معظم اللاجئين السوريين إلى مجتمعات حضرية وريفية عايشت أعمال عنف متكرّرة، ويتشكّلون بنسبة كبيرة من أُسَر تضمّ أطفالًا. وَصَلَ معظم اللاجئين السوريين إلى لبنان مع إمكانات اقتصادية محدودة، ويتألّف عددهم من مجموعة من العمّال الماهرين وغير الماهرين، والطلّاب، والمهنيين الذين اضطرّوا إلى ترك عملهم السابق.

2. النزوح والظروف المعيشية

يُواجِه اللاجئون السوريون الذين يعيشون في منطقة الغبيري الواقعة في الضاحية الجنوبية، ولا سيّما بالقرب من مخيّم برج البراجنة الفلسطيني، ظروفًا معيشية غير متوقّعة، وغالبًا ما يُقيمون في شقق مكتظّة أو مَساكِن دون المستوى. ويؤدّي ارتفاع كلفة الإيجار وانعدام الأمن المالي إلى عيش عدّة عائلات في شقق صغيرة، فضلًا عن محدودية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحّية.

وفقًا لمفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، تشمل العوائق الرئيسية أمام تعليم السوريين في لبنان: تكلفة المواصلات والمواد التعليمية، بالإضافة إلى عدم السماح لهم بالالتحاق بالمدارس واضطرارهم إلى العمل. وكَشَفَ تقييمٌ نُشِرَ عام 2022 بعنوان 'تقييم الهشاشة لدى اللاجئين السوريين في لبنان' أنَّ 44% من الأطفال اللاجئين الذين تراوح أعمارهم بين 6 أعوام و17 عامًا لم يلتحقوا بالمدارس، وأنَّ 35% من الشباب اللاجئين الذين تراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا لم يتلقّوا أيّ تعليم سابق (مفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، 2025). وفي ما يتعلّق بالحصول على الرعاية الصحّية، يُواجِه اللاجئون قيودًا مالية، من بين عوائق أخرى، ما يُصعّب عليهم تحمُّل تكاليف الرعاية (مفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، 2024).

3. الظروف الاقتصادية

تُسهِم السياسات الحكومية والمنافسة في سوق العمل في تقييد فُرَص عمل اللاجئين السوريين، فيَجِد بعضهم عملًا غير رسمي في قطاعات البناء والزراعة والخدمات التي تتطلّب مهارات محدودة، ولكنَّ الكثيرين يعانون من الاستغلال وظروف العمل غير المستقرّة والأجور المنخفضة. كذلك، تُؤدّي الأزمة المالية في لبنان إلى تفاقُم الصعوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى تفشّي البطالة وتزايُد مشاعر الاستياء تجاه العمّال الأجانب.

وفي ما يتعلّق بالتغيُّرات في الظروف المعيشية بعد فترة النزاع، ذَكَرَ معظم المشاركين ارتفاع أسعار المساكن والسلع الأساسية. وقال أحد اللاجئين السوريين الذين أُجرِيَت معهم المقابلات: 'ارتفعت أسعار المواد الغذائية كالخضار واللحوم، وكذلك ارتفعت كلفة الإيجارات'. وأفادَ مُشارِكٌ آخر بانخفاض فُرَص الحصول على الخدمات الأساسية وتراجُع عدد برامج الدعم للّاجئين السوريين، زاعمًا أنَّ 'الحصول على الخدمات الأساسية لم يعُد سهلًا كما كانَ من قَبل، وهناك دعم أقلّ من المنظّمات لنا كلاجئين سوريين'.

يلجأ معظم اللاجئين السوريين إلى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أو المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم. أمّا اللاجئون الذين يختارون العمل النظامي، فيُسجَّلون كمهاجرين ويعملون بموجب عقد كفالة أو عقد إيجار. وضمن هذه الفئة، يُسمَح لهم بالعمل فقط في قطاعات البيئة أو الزراعة أو البناء (بارود وزيدان، 2021).

4. العلاقات الاجتماعية والاندماج

التصوُّرات حول طريقة المعاملة من جانب المجتمع اللبناني

يُقدِّم بعض السكّان المحلّيين والمنظّمات اللبنانية المساعدة إلى اللّاجئين السوريين، بينما ينظر إليهم آخرون كمنافسين اقتصاديين أو تهديد أمني. وقد أدّى التمييز والوصم الاجتماعي والتنافس على الموارد إلى توتُّر العلاقات القائمة. ولكنْ، في بعض الحالات، وبعد عودة النازحين، أبدى العمّال السوريون تضامنهم من خلال تقديم خدمات تصليح مجانية لجيرانهم النازحين العائدين، كما وَرَدَ في إحدى المقابلات.

دور اللاجئين السوريين في جهود إعادة الإعمار

على الرغم من التحدّيات، أسهمَ اللاجئون السوريون في الاقتصاد اللبناني، ولا سيّما في قطاع البناء، حيث يعمل الكثيرون بموجب عقود غير رسمية. ورغم العوائق القانونية، أطلقَ بعضهم أيضًا مشاريع صغيرة تُسهِم في الأسواق المحلّية. وعلى الرغم من إسهاماتهم الكبيرة في جهود إعادة الإعمار، إلا أنّه غالبًا ما لا يُعترَف بدور اللاجئين السوريين، ويُقلِّل عامّة الناس من شأنهم. ويُقِرّ معظم العائدين الذين أُجرِيَت معهم مقابلات بالدور الأساسي للّاجئين السوريين في العمل اليدوي ورفع الأنقاض. في المقابل، يرى البعض أنَّه يجب أن يشغل اللاجئون وظائف ذات أجور أقلّ، مثل عمّال البناء، وألا يُنافِسوا العمّال اللبنانيين الأكثر مهارةً.

5. التنقُّل وآفاق العودة

تحدّيات العودة إلى سوريا

أظهرت البيانات التي جُمِعَت من المقابلات أنَّ العودة إلى سوريا ليست أولويةً لكثيرٍ من اللاجئين، نظرًا للتهديدات الأمنية المستمرّة، ونقص الفُرَص

الاقتصادية، وغياب البنية التحتية الأساسية في عدد كبير من المناطق. إضافةً إلى ذلك، لا يزال الإطار القانوني للعودة إلى الوطن مُبهَمًا، حيث يفتقر الكثيرون إلى الوثائق اللازمة للعودة الآمنة من دون فقدان حقّهم في التنقُّل بين البلدَيْن.

ذَكَرَ أحد اللاجئين السوريين: 'ليس لديّ تصريح إقامة رسمي، وإذا ذهبتُ إلى سوريا فلن يسمح لي الأمن العام بالعودة من دون أوراق قانونية'. يُعبِّر الكثير من اللاجئين عن رغبتهم في الهجرة إلى دولة أوروبية مثل ألمانيا بحثًا عن فُرَص أفضل نظرًا للأزمة الاقتصادية والسياسية العميقة في سوريا. وفي ما يتعلّق بتأثير انهيار النظام السوري في قرارهم بالعودة إلى سوريا، لم يُغيِّر الوضع السياسي كثيرًا من وجهات نظرهم.

وعند سؤالهم عن نوع المساعدة التي يمكن المجتمعَ الدولي تقديمها لتسهيل عودتهم إلى سوريا، اقترحَ المُشارِكون توفير فُرَص عمل برواتب جيّدة، وتوفير السلامة والأمن، وتقديم مساعدات مالية لجهود إعادة الإعمار في سوريا.

النازحون/العائدون اللبنانيون

1. العوامل الديموغرافية والمعلومات الأساسية

يُشكِّل سكّان الغبيري في الضاحية الجنوبية لبيروت مجموعةً متنوّعةً مرّت بتجارب نزوح عديدة. وقد نَزَحَ معظمهم من ديارهم في جنوب لبنان أو البقاع الشمالي بحثًا عن فُرَص اقتصادية أفضل بدءًا من ستّينيات القرن الماضي. واستمرَّ هذا التوجُّه نتيجةً للحروب الإسرائيلية المتكرّرة على لبنان، وأبرزها عام 1978، في ما عُرِفَ بعملية الليطاني، ثمّ اجتياح عام 1982، ثمّ حرب تمّوز/يوليو 2006، وآخرها عام 2024 (استعراض الهجرة القسرية، 2024).

ونَزَح سكّان آخرون من منطقة الغبيري بسبب الحرب الأهلية وتوسُّع مخيّم برج البراجنة. ولكنَّهم لم يعودوا إلى الغبيري، إذ فَضَّلوا العيش في مناطق أخرى 'أكثر أمانًا'، بينما هاجرَ آخرون نهائيًا لأسباب اقتصادية أو أمنية (أبي سمرا، 2024). وعادَ بعضهم لاحقًا تبعًا لتغيُّر الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية.

يتكوَّن نسيج المنطقة من أفراد من فئات اجتماعية واقتصادية مختلفة، تراوح بين المهنيين ذوي المهارات العالية المتمركزين في الجزء الشرقي من المنطقة، والعمّال الفقراء المتمركزين في الأحياء غير النظامية المُجاوِرة لمخيّم برج البراجنة، والحرش، وشارع فرحات، ومنطقة الرحاب. وتؤوي هذه المناطق اللاجئين الفلسطينيين والسوريين المهمّشين، بالإضافة إلى النازحين اللبنانيين من الجنوب (برنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشرية، 2012).

2. النزوح والعودة

أدّى نزوح السكّان اللبنانيين من الغبيري إلى نشوء مسار معقّد من العودة، يتميّز بجهود إعادة بناء المنازل المهدّمة والمتضرّرة، والتعامل مع الصدمات النفسية العميقة، وإعادة الاندماج في المجتمع. وبينما عانى البعض من النزوح داخل لبنان، تَحَمَّلَ آخرون المنفى في الخارج لفترات طويلة قبل العودة.

وبعد وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وَجَدَ اللبنانيون الذين عادوا إلى الضاحية الجنوبية لبيروت، ولا سيّما منطقة الغبيري، أنفسهم مرّة أخرى أمام تحدّيات مماثلة لتلك التي واجهوها سابقًا، مع عنصر إضافي يتمثّل بوجود اللاجئين السوريين. وقد أدّى الانهيار الاقتصادي في لبنان منذ عام 2019، بالإضافة إلى التضخّم وانكماش سوق العمل، إلى تفاقم الصعوبات التي يُواجِهونها، ولا سيّما بالنسبة إلى أولئك الذين ليس لديهم عمل مستقرّ أو ملكية عقارية. وفي بعض الحالات، ذَكَرَ العائدون أنَّهم تعرَّضوا للتمييز الاجتماعي عند محاولتهم تأمين سكن مؤقّت، حيث أبدى المالكون تردُّدًا في تأجيرهم.

وغالبًا ما يعتمد العائدون على شبكات الأسرة الموسّعة، أو الانتماءات الحزبية السياسية، أو المنظّمات الإنسانية لإدارة عملية إعادة الإدماج. وفيما حَصَلَ البعض على تعويضات عن ممتلكاتهم المتضرّرة، ولا سيّما من خلال جهود إعادة الإعمار التابعة للأحزاب أو المساعدات المحدودة من المنظّمات غير الحكومية، فإنَّ غالبيةً كبيرة لم تحصل عليها.

ويتفاقم هذا التفاوت بسبب القيود المصرفية في لبنان، التي جعلت من الصعب الوصول إلى المدّخرات الشخصية، وبسبب الانهيار شبه الكامل لأنظمة الائتمان الرسمية. ومع عدم إمكانية الحصول على قروض ميسورة التكلفة أو مساعدات حكومية أو دولية مستمرّة، لا يزال عدد كبير من العائدين يعانون من أوضاع مالية صعبة، حيث يكافحون من أجل استعادة سُبُل عيشهم في ظلّ الأزمة الاقتصادية والنقدية المتفاقمة في البلد. وعَبَّرت بعض المصادر الرئيسية عن أملها في دعمٍ مستدام طويل الأمد لإعادة الإعمار، مماثل لما قُدِّم بعد حرب عام 2006.

3. التصوُّرات المتعلّقة باللاجئين السوريين

تأثّرت العلاقة بين سكّان الغبيري اللبنانيين العائدين بعد نزوحهم القسري واللاجئين السوريين في المنطقة بعدّة عوامل، منها تاريخية واقتصادية واجتماعية. فمن جهة، عَبَّرَ بعض أفراد العيّنة اللبنانية عن تضامنهم مع اللاجئين السوريين، مُعترِفين بتجاربهم المشتركة في النزوح والمعاناة، ومُعتبِرين وجودهم ضروريًا لجهود إعادة الإعمار، وذلك نظرًا لمهاراتهم في هذا المجال. ومن جهة أخرى، رأى آخرون أنَّ وجودهم أدّى إلى التنافس على فُرَص العمل، وزيادة الطلب على السكن، وارتفاع كلفة الإيجارات، والضغط على موارد المساعدات، وتسبَّبَ أحيانًا في توتُّرات وحساسيات اجتماعية.

ذَكَرَ بعض الأشخاص الذين أُجرِيَت معهم المقابلات أنَّ اللاجئين السوريين يحصلون على حصّة الأسد من المساعدات الإنسانية، بينما لا يتلقّى النازحون اللبنانيون الذين فقدوا منازلهم ودُمِّرت مُدُنُهم أيّ مساعدة. وقد قالَ أحد العائدين خلال المقابلات: 'العلاقات ليست جيّدة؛ نُريدهم أن يعودوا إلى سوريا. الجميع يدعمهم، ونحن متروكون وحدنا من دون أيّ دعم لإعادة تأهيل شقّتنا'. كذلك، أعربَ البعض عن مخاوفهم من حصول تحوُّلات ديموغرافية طويلة الأمد قد تُغيِّر تركيبة المجتمع المحلّي وتُفاقِم التوتّرات الاجتماعية.

من الواضح أنَّ تأثير الخطاب السياسي والتوتُّرات الطائفية، ولا سيّما بعد سقوط نظام الأسد، كانَ أكبر في المواقف تجاه اللاجئين السوريين، حيث دعا البعض إلى عودتهم الفورية إلى سوريا، بينما رأى آخرون قبولَ بقائهم في المنطقة مع ضرورة تنظيم شؤونهم القانونية.

وعلى الرغم من هذه الآراء المتباينة، يتّضح بشكل متزايد أنَّ اللاجئين السوريين يؤدّون دورًا حيويًا في الاقتصاد المحلّي والنسيج الاجتماعي، ما يجعل إدماجهم أمرًا أساسيًا في الجهود المستدامة لإعادة الإعمار والتعافي. وقد ذَكَرَ أحد العائدين الذين أُجرِيَت معهم مقابلات أنَّ 'بإمكان اللاجئين السوريين الإسهام في جهود إعادة الإعمار، لكن يجب تسجيلهم'.

4. إعادة الإعمار والدعم البلدي

أمام حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمباني السكنية والتجارية، بالإضافة إلى محدودية الموارد المالية لمؤسّسات الدولة، اقتصرَ تدخُّل الحكومة على رفع الأنقاض من الطرق لتسهيل عودة السكّان. وصُرف معظم المساعدات لإصلاح الشقق السكنية بدلًا من القيام بعمليات لإعادة الإعمار واسعة النطاق.

وعلى الرغم من محدودية الموارد المادّية والبشرية، تُواجِه بلدية الغبيري تحدّيًا مزدوجًا يتمثّل بدعم مواطنيها اللبنانيين العائدين إلى منازلهم المتضرّرة والمُدمَّرة، وإدارة أزمة اللاجئين السوريين الذين عادوا أيضًا إلى مساكنهم بعد وقف إطلاق النار، ما زادَ الضغط على البنية التحتية والمياه والكهرباء والخدمات الاجتماعية.

يُقدِّر التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الذي أجراه البنك الدولي أنَّ الأضرار الناجمة عن النزاع تبلغ حوالى 6.8 مليارات دولار أميركي، مع تركُّز الأضرار بنحو كبير في قطاع السكن (أكثر من 67% من إجمالي الأضرار)، يليه قطاع البنية التحتية (الطاقة، والخدمات البلدية والعامّة، والنقل، والمياه، والصرف الصحّي، والريّ) (البنك الدولي، آذار/مارس 2025).

ومع إعطاء المسؤولين الحكوميين الأولوية لإعادة إعمار المباني السكنية، فإنَّهم عاجزون عن معالجة مسألة التكامل الاجتماعي بين المواطنين واللاجئين، تاركين الأمر لبعض المبادرات الخاصّة المحدودة. وفي ظلّ غياب السياسة الحكومية الشاملة، تُرِك العائدون اللبنانيون واللاجئون السوريون وحدهم إلى حدّ كبير في مواجهة الضغوط والتوتُّرات الاجتماعية.

مقابلات إضافية مع مصادر رئيسية للمعلومات

بهدف فهم الديناميات والتغيُّرات الاجتماعية والضغوط التي يُواجِهها اللبنانيون واللاجئون السوريون المُقيمون في الغبيري بعد عودتهم إلى المنطقة عقب وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أجرينا سلسلة من المقابلات الإضافية مع مرشّحين سابقين للانتخابات النيابية أو البلدية في هذه المنطقة، بالإضافة إلى أعضاء من منظّمات المجتمع المدني وتجّار.

المرشّحون للبلدية والناشطون السياسيون المحلّيون

أكَّدَ الناشطون السياسيون والمرشّحون المُحتمَلون للانتخابات البلدية في الغبيري، الذين أُجرِيَت معهم مقابلات في إطار هذه الدراسة، أنَّ وجود اللاجئين السوريين سيف ذو حدَّيْن. فإذا استمرَّ من دون تنظيم، سيُؤثِّر سلبًا في الاستقرار الاجتماعي والأمني في المنطقة. ولكنْ، إذا عملت البلدية على توثيق وجودهم وتسجيله وقوننته، فإنَّ أيّ خطط أو سياسات بلدية مستقبلية لتحسين المنطقة ستستنِد إلى مجموعة بيانات واضحة وعلمية. وهذا سيسمح للغبيري بالاستفادة من مهارات هؤلاء اللاجئين في جهود إعادة الإعمار.

وعَبَّرَ آخرون في المقابلات عن قلقهم إزاء التأخير في تقديم المساعدات وغياب جهود إعادة الإعمار الجادّة من جانب الدولة والوكالات المانحة، بسبب التداعيات الاقتصادية وا لاجتماعية والأمنية التي قد تُؤثِّر في الغبيري، وبالتالي في العاصمة بيروت.

الناشطون في المجتمع المدني

شَدَّدَ الناشطون المحلّيون في المجتمع المدني والمنظّمات غير الحكومية العاملة في مشاريع دعم اللاجئين على الحاجة المُلِحَّة إلى اعتماد نهج إنساني شامل يستهدف المجتمع المحلّي. وصَرَّحَ أحد ممثّلي المجتمع المدني بأنَّه لم يعد بإمكانهم دعم اللاجئين السوريين فقط؛ فالمجتمع اللبناني المُضيف يُواجِه وضعًا مُقلِقًا، وقد يؤدّي ذلك إلى توتُّرات مستقبلية.

بالتالي، أشارَ المصدر الرئيسي إلى أنَّ الكثير من المبادرات، مثل التدريب المهني والدعم النفسي - الاجتماعي، تستهدف المجتمعات اللبنانية والسورية والفلسطينية للحدّ من التوتُّرات وتعزيز التعايش. غير أنَّ أحد ممثّلي المجتمع المدني ذَكَرَ أنَّ هذه المبادرات تُواجِه تحدّيات، أبرزها نقص التمويل والتنسيق، ما يُضعِف تأثيرها ويؤدّي أحيانًا إلى تكرار المشاريع.

إضافةً إلى ذلك، أشارَ الناشط في المجتمع المدني الذي أُجرِيَت معه مقابلة، إلى ضرورة الحدّ من خطاب السياسيين الذي يُحمِّل اللاجئين السوريين المسؤولية، ويزيد من التوتُّرات الاجتماعية، في ظلّ التنافس على الموارد

الشحيحة، الذي وصفه بأنّه 'عائق رئيسي' أمام تعزيز التماسك الاجتماعي. ورغم أنّ المساعدات الدولية تُخصَّص عادةً في منطقة الغبيري للّاجئين السوريين وبعض الفئات الفلسطينية واللبنانية الأكثر هشاشةً، فقد طالبَ ناشطو المجتمع المدني الذين أُجرِيَت معهم مقابلات بتوفير المزيد من التمويل والدعم عبر البرامج للفئات اللبنانية الأكثر هشاشةً، بمن فيها النازحون العائدون والسكّان المُضيفون الذين يعانون من ضائقة اقتصادية مستمرّة.

أصحاب الأعمال

قَدَّمَ مُشغِّلو اللاجئين السوريين في قطاعات البناء والتصنيع والخدمات معلومات مفيدة عن كيفية إسهام العمّال السوريين في تغيير سوق العمل المحلّي في منطقة الغبيري. وأشارَ معظمهم إلى الدور الأساسي الذي يؤدّيه العمّال السوريون في سدّ فجوات سوق العمل، ولا سيّما في الوظائف اليدوية التي لا يعمل فيها الكثير من اللبنانيين.

وعلى الرغم من الإسهامات المُعترَف بها للعمّال السوريين، أقرَّ أصحاب الأعمال الذين أُجرِيَت معهم مقابلات بالمخاطر المُحتمَلة لممارسات العمل المشبوهة، مثل استغلال اللاجئين وتراجُع مستويات أجور العمّال اللبنانيين. ووَصَفَ أصحاب الأعمال الصغيرة صعوبة التوفيق بين نفقات العمل وتطبيق المتطلّبات القانونية، ولا سيّما في ظلّ عدم وجود نظام واضح يحكم عمل السوريين.

اشتكى العديد من المشاركين من عدم تطبيق قوانين العمل بشكل متّسق وغياب السياسات التي تُشجِّع على العمل ضمن حدود القانون. وقالَ آخرون إنّ المنافسة الشديدة، ولا سيّما في قطاعات مثل التجارة وخدمات الأغذية والنقل، أجبرتهم على اتّخاذ خيارات صعبة في أماكن العمل، حيث فضَّلوا في أغلب الأحيان العمّالَ الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية أو العمّال المؤقّتين بدلًا من ترتيبات العمل الرسمية التي تترافق مع تكاليف أعلى.

تُسهِم هذه الآراء الإضافية في إثراء التحليل الوارد في هذا التقرير. تُناقِش شهاداتهم بوضوح ديناميات النزوح الداخلي للّبنانيين ومسألة إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي بينهم وبين اللاجئين السوريين في منطقة الغبيري بضاحية بيروت الجنوبية. وتُسلِّط هذه الشهادات الضوء على الضغوط الاقتصادية ونقص فُرَص العمل، وتكشف عن رؤى أعمق بشأن تحدّيات التماسك الاجتماعي.

تُقدِّم هذه الإسهامات المتنوّعة فهمًا أعمق للواقع المرير، وتكشِف عن الطابع متعدّد الجوانب للعلاقات بين العائدين اللبنانيين واللاجئين السوريين بعد وقف إطلاق النار. وتُسلِّط الضوء على الحاجة إلى سياسات متعدّدة المستويات تُراعي التجارب المحلّية، والقيود القانونية، والواقع المعيشي للّاجئين والمجتمعات المُضيفة.

الديناميات بين اللاجئين السوريين والنازحين اللبنانيين

1. الديناميات المرتبطة بالسوق

تُشكّل القيود القانونية التي يُواجِهها اللاجئون السوريون، والدمار الواسع الذي خلّفته الحرب، والحاجة المُلِحّة لإعادة الإعمار، فضلًا عن الأزمة الاقتصادية المستمرّة، ضغطًا كبيرًا على العلاقة بين اللاجئين السوريين والنازحين اللبنانيين العائدين. وتبحث المجموعتان عن فُرَص عمل في سوق عمل محدود. ولكنَّ تجاربهما وأدوارهما الاقتصادية تختلف نظرًا لاختلاف وضعهما القانوني ومهاراتهما وإمكانية وصولهما إلى شبكات الدعم.

المنافسة الوظيفية وتجزئة السوق

غالبًا ما يتنافس اللاجئون السوريون والعائدون اللبنانيون على فُرَص العمل في قطاعات متشابهة، ولا سيّما في الوظائف ذات الأجور المتدنّية، مثل قطاعات البناء والزراعة والخدمات (كالضيافة والعمل المنزلي). ولكنْ، برزت أنماط مختلفة في المشاركة في سوق العمل.

اللاجئون السوريون: يعملون بشكل رئيسي في وظائف غير نظامية بسبب القيود القانونية التي تمنعهم من الحصول على العديد من فُرَص العمل النظامي. ويعمل الكثيرون منهم عمّالًا مياومين في البناء والزراعة وورش العمل الصغيرة، غالبًا بأجور أقلّ ومن دون أيّ حماية قانونية. كذلك، أنشأ بعض روّاد الأعمال السوريين مشاريع صغيرة، مثل محلّات البقالة ومحلّات الخياطة، على الرغم من أنَّهم يُواجِهون عقبات قانونية وبيروقراطية.

العائدون اللبنانيون: يبحثون عمومًا عن عمل في القطاعَيْن، الرسمي وغير الرسمي، ولكنْ غالبًا ما يُواجِهون تحدّيات في إعادة الاندماج في سوق العمل بعد فترات النزوح. ويعتمد الكثيرون على شبكاتهم الشخصية، أو انتماءاتهم السياسية، أو علاقاتهم السابقة لتأمين وظائف. أمّا مَنْ لديهم مهارات مهنية أو خلفيات تعليمية، فيجدون صعوبة في إيجاد فُرَص عمل تتناسب مع مؤهّلاتهم، ما يدفع بعضهم إلى العمل في وظائف تتطلّب مهارات أقلّ.

تفاوت الأجور وتفضيلات أصحاب العمل

يُفضِّل أصحاب العمل في قطاعات مثل الخدمات والبناء توظيف اللاجئين السوريين لأنَّهم يقبلون بأجور متدنّية وساعات عمل أطول من دون الحصول على أيّ تقديمات أو ضمانات اجتماعية. وقد أثارَ ذلك استياءً واسعًا لدى العائدين اللبنانيين، الذين يَعتبِرون العمّال اللاجئين عائقًا أمام فُرَصهم الاقتصادية. ويضطرّ بعض العمّال اللبنانيين، ولا سيّما الذين يعانون من أوضاع مالية صعبة، إلى التقدُّم للوظائف ذات الأجور المتدنّية للحفاظ على قدرتهم التنافسية، ما يزيد من هشاشة وضعهم الاقتصادي.

الصعوبات الاقتصادية والاعتماد المتبادل

على الرغم من وجود توتُّرات، لا تزال هناك أدلّة على الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الفئتَيْن. فالعمّال السوريون يُزوِّدون الصناعات الرئيسية بالعمالة الأساسية، بينما يعتمد أصحاب العمل وروّاد الأعمال اللبنانيون على عمالة اللاجئين في مجموعة من القطاعات.

علاوةً على ذلك، يتعاون اللاجئون السوريون والعائدون اللبنانيون أحيانًا في مشاريع تجارية صغيرة، حيث يتشاركون رأس المال، أو يتبادلون في ما بينهم بشكل غير رسمي. ومع ذلك، فإنَّ عدم القدرة على الحصول على عمل قانوني وتدهور الاقتصاد اللبناني يُعقِّدان قدرة الفئتَيْن على الصمود اقتصاديًا.

أثر الأزمة الاقتصادية في لبنان

أدّت الأزمة المالية اللبنانية المطوّلة، التي اتّسمت بالتضخُّم المفرط وانخفاض قيمة العملة المحلّية، والبطالة غير المسبوقة تاريخيًا، إلى تفاقُم المعاناة الاقتصادية للفئتَيْن. ومع تراجُع فُرَص العمل، يتصاعد الشعور بالإحباط، ما يُولِّد استياءً متزايدًا تجاه العمّال الأجانب، ولا سيّما اللاجئين السوريين.

لقد نجحت المساعي التي بذلتها الحكومة لمنع العمّال اللبنانيين من الخروج من القوى العاملة على المدى القصير في عكس الاتّجاهات الاقتصادية، إنَّما نشأت أيضًا حالةٌ من عدم اليقين وعدم الاستقرار داخل سوق العمل. في عام 2021، أصدرَ وزير العمل قرارًا (رقم 1/96) يُحدِّد فيه المهن التي يجب حصرها بالمواطنين اللبنانيين.

2. العلاقات المجتمعية

تُعَدّ العلاقة بين اللاجئين السوريين والعائدين اللبنانيين في ضاحية بيروت الجنوبية متعدّدة الجوانب، وذلك نظرًا للانتماءات السياسية، والمصالح الاقتصادية، والتوجُّهات الاجتماعية، والعلاقات التاريخية. وعلى الرغم من وجود نسبة من التعايش بين المجتمعَيْن، فقد ازدادت التوتُّرات بسبب المنافسة على الموارد، وتبايُن التوقّعات الثقافية، والخطاب السياسي المُولِّد للانقسامات.

الروابط التاريخية والاجتماعية

لقد اعتمدَ لبنان وسوريا على بعضهما اقتصاديًا واجتماعيًا على مدى عقود. قبل اندلاع الحرب في سوريا، كانَ الكثير من السوريين يعملون في لبنان موسميًا في قطاعَي الزراعة والبناء. وسعى الرجال السوريون للعمل الموسمي في قطاعَي الزراعة والصناعة في لبنان منذ منتصف القرن العشرين (تركماني وحمادة، 2020)، وشكّلَ السوريون 90% من عمّال البناء في لبنان منذ عام 1972 (تشالكرافت، 2008).

كذلك، يعمل السوريون مع العائدين اللبنانيين الذين تربطهم بهم علاقات عمل أو علاقات عائلية، ما يُعزّز التضامن في ظلّ النزوح. وفي بعض الأحياء، لا تزال الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين المجموعتَيْن متينةً، ولا سيّما حين كانت الروابط الشخصية أو التاريخية قائمة قبل الأزمة.

التوتُّرات الاجتماعية والصور النمطية

على الرغم من التعاون بين اللاجئين السوريين والعائدين اللبنانيين سابقًا، غير أنَّ التوتُّرات بين المجتمعَيْن ازدادت بسبب الضغوط الاقتصادية والمَطالِب المُتنافِسة. وتُعَدّ هذه النقاط الرئيسية خلافيةً:

التنافس على السكن: أدّى توافُد اللاجئين السوريين إلى زيادة كبيرة في الطلب على المساكن المُؤجَّرة، ما أسهمَ في رفع كلفة الإيجار في المنطقة. وقد صَعَّبَ هذا الأمر على العائدين اللبنانيين تحمُّل تكاليف السكن، ما أثارَ استياءً تجاه أصحاب العقارات الذين يُفضِّلون المستأجرين اللاجئين المستعدّين للسكن في أماكن ضيّقة ومزدحمة. ووفقًا لأحد المصادر الرئيسية، يبلغ متوسّط الإيجار في الغبيري 500 دولار أميركي، حيث تستأجر عدّة عائلات شقّة واحدة.

التفاوتات الإنسانية: يشكو العائدون اللبنانيون من تلقّي اللاجئين السوريين مساعدات إنسانية منتظمة من المنظّمات الدولية، بينما يُتغاضى عن مشكلاتهم الاقتصادية. وقد أسهمَ ذلك في تأجيج مشاعر الاستياء والشكوى من التمييز.

الاختلافات الثقافية والسلوكية: أسهمت الاختلافات في السلوكيات والعادات الاجتماعية في تأجيج التوتُّرات في بعض الأحيان، حيث أشارَ العائدون اللبنانيون إلى تغيُّراتٍ طرأت على نمط الحياة في الأحياء، ومستوى الضجيج، والتحوُّل الثقافي الملحوظ. وقد صَوَّرَ الخطاب السياسي في بعض الحالات اللاجئين السوريين باعتبارهم تهديدًا ديموغرافيًا لتسليط الضوء على هذه الشكاوى.

السرديات السياسية والانقسامات المجتمعية

لقد أثّرت الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام كثيرًا في المواقف العامّة تجاه اللاجئين السوريين. فبعض التيّارات السياسية تُصِرّ على إعادة اللاجئين فورًا إلى سوريا، وتُحمِّلهم مسؤولية المشكلات الاقتصادية والتوتُّرات الاجتماعية. في المقابل، يتبنّى آخرون نهجًا براغماتيًا، مُدرِكين الاعتبارات الإنسانية، لكنَّهم يدعون إلى تنظيم عمل اللاجئين وتوزيع المساعدات بنحو أفضل.

على الصعيد المحلّي، تُؤثِّر الانتماءات السياسية في الموقف تجاه اللاجئين السوريين. قد تشهد بعض الأحياء التي تغلب عليها هوية طائفية أو سياسية معيّنة توتُّراتٍ أكبر، بينما قد تعكس أحياء أخرى ذات تنوُّع سكّاني راسخ تقبُّلًا واندماجًا أكبر.

النزاع المحلّي والتعاون

أسهمت التوتُّرات الاقتصادية والاجتماعية في نشوب نزاعات محلّية، مثل الخلافات على العمل أو الإيجار أو الخدمات، لكن برزت أيضًا محطّات من الحوار والتعايش. قال أحد اللاجئين السوريين: 'نعتبر الغبيري موطنًا لنا، فنحن نتشارك وحدة المسار والمصير'.

فقد أنشأت بعض المجموعات السورية واللبنانية أنظمة دعم غير رسمية، يتبادل فيها الجيران المساعدة في رعاية الأطفال، أو إيجاد فُرَص عمل، أو الإقراض المالي. كذلك، أسهمت البرامج المجتمعية وتدخّلات المنظّمات غير الحكومية في تعزيز الحوار بين اللاجئين السوريين والعائدين اللبنانيين وتنظيم أنشطة مشتركة تُشجّع على التماسك الاجتماعي بين اللاجئين السوريين والعائدين اللبنانيين. وأقرّ أحد العائدين خلال المقابلات بأنّ عودة اللاجئين السوريين أسهمت في جهود إعادة الإعمار.

دور السلطات المحلّية والمنظّمات غير الحكومية

تُسهِم البلديات المحلّية ومنظّمات المجتمع المدني كثيرًا في تخفيف حدّة التوتُّرات وتعزيز التعايش. وعلى عكس بلدية الغبيري، فرضت بعض البلديات المحلّية أنظمةً للحدّ من المنافسة الاقتصادية، والحدّ من استغلال أسواق العمل.

وعلى الرغم من أنّ المنظّمات غير الحكومية أطلقت مبادرات في شكل نقاشات مجتمعية، وتدريب على المهارات المهنية، وحلّ النزاعات كتدابير للحدّ من الانقسامات الاجتماعية، غير أنّ الأزمة العامّة في لبنان ونقص الموارد يحدّان من هذه الجهود. وأشارَ أحد الناشطين في المجتمع المدني خلال المقابلات، قائلًا: 'نَستخدِم التدريب المهني المشترك وورش الدعم النفسي-الاجتماعي لتعزيز الفهم المتبادل والتعاطف بين الطرفَيْن'.

تتأثّر العلاقة بين العائدين اللبنانيين واللاجئين السوريين في الضاحية الجنوبية لبيروت بالعوامل الاقتصادية، والروابط التاريخية، والمصالح السياسية. وبينما تفاقمت التوتُّرات بسبب التنافس على الوظائف والسكن والمساعدات، تبرز أيضًا بعض الأمثلة على التعاون والتضامن.

ولتخفيف حدّة التوتُّرات الاجتماعية، لا بدّ من اعتماد تدخّلات سياسية شاملة، بالإضافة إلى توفير الفُرَص الاقتصادية وبرامج التماسك الاجتماعي. فمن دون عمل جَمَاعي لتخفيف الضائقة الاقتصادية وتعزيز التكامل، يُرجَّح أن تستمرّ التوتُّرات، ما يُفاقِم المشكلات الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقًا في لبنان.

توصيات سياساتية عامة

تُؤكّد نتائج البيانات ضرورة اعتماد إطار سياساتي متعدّد الأبعاد لمعالجة التحدّيات النظامية التي تُواجِه النازحين اللبنانيين واللاجئين السوريين في منطقة الغبيري.

ويتمثّل أحد المكوّنات الرئيسية لهذا الإطار بالحاجة المُلِحَّة إلى زيادة فُرَص الحصول على الحماية والوثائق القانونية، إذ لا يمتلك جزء كبير من المجتمعات النازحة هويات رسمية، ما يحدّ من قدرتها على الحصول على الخدمات الأساسية والحقوق القانونية. ومن الضروري تبسيط إجراءات التوثيق وتوفير خدمات المساعدة القانونية من أجل تخفيف العوائق البيروقراطية وضمان حصول النازحين على تراخيص إقامة وإجازة عمل.

في الوقت نفسه، يستدعي تدهور الوضع الاقتصادي توفير تمويل إنساني دولي عاجل لتوسيع نطاق التدخّلات المتعلّقة بدعم سُبُل العيش. ويمكن أن يشمل ذلك مشاريع إعادة إعمار مباشرة للبنى التحتية والمساكن، بالإضافة إلى سياسات اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقًا تُعزِّز القدرات المجتمعية. وتشمل المجالات ذات الأولوية: التدريب المهني، ومبادرات التمويل الصغرى، والشراكات بين القطاعَيْن، العامّ والخاصّ، التي تهدف إلى تعزيز الاعتماد على الذات، ومواءمة فُرَص العمل مع متطلّبات سوق العمل. ويجب توجيه هذه المبادرات المتعلّقة بالتمويل والدعم عبر القنوات الحكومية الرسمية، حيث تُعَدّ الشفافية أمرًا أساسيًا.

كذلك، تُسلّط البيانات المُجمَّعة الضوء على أهمية الدعم المُوجَّه من خلال اعتماد مناهج تعليم شاملة، وتحسين رواتب المعلّمين، وبرامج التعلُّم المكثّفة للأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وينبغي أن يهدف هذا الدعم أيضًا إلى إزالة العوائق أمام الوصول إلى التعليم، مثل اكتظاظ الصفوف، والاختلافات اللغوية، ونقص رأس المال البشري والموارد المالية.

وتشمل الأمور الأساسية أيضًا محدودية نطاق الوصول إلى الرعاية الصحّية لمعالجة الأمراض المزمنة وصحّة الأم، فضلًا عن الحاجة إلى توسيع نطاق الخدمات لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للكثيرين ممّن يُعانون من التحدّيات المرتبطة بالصحّة النفسية التي تفاقمت بسبب النزوح.

تبرز الحاجة إلى حلول مثل برامج المساعدة في الإيجارات، وتطوير البنية التحتية في التجمّعات غير النظامية، وتوفير الحماية القانونية لضمان حيازة الأراضي والحدّ من خطر الإخلاء القسري، وذلك لمعالجة التحدّيات المزمنة المتمثّلة بالسكن غير المستقرّ، بما في ذلك الاكتظاظ والظروف السيّئة في مراكز الإيواء.

ولتخفيف التوتُّرات الاجتماعية الناجمة عن التنافس على الموارد، يجب أن تُركِّز السياسات على مبادرات تُشجِّع الحوار المجتمعي، وبرامج التكامل الاجتماعي، والمشاريع الاقتصادية التعاونية. يمكن أن تُساعِد هذه الجهود في بناء روابط أقوى بين النازحين والمجتمعات التي تستقبلهم.

علاوةً على ذلك، إنَّ تعزيز التنسيق الإنساني يعني تعزيز التعاون بين الوكالات، وضمان توافُق المساعدات على المدى القصير مع أهداف التنمية على المدى البعيد، وإنشاء أنظمة مركزية لتبادل البيانات. ومن شأن ذلك أن يؤدّي إلى تحسين كيفية رصد الجهات المعنيّة للبرامج وتقييمها.

تُشجِّع كلّ هذه الاقتراحات على اعتماد استراتيجية شاملة وقائمة على الأدلّة، تُعالِج الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وتفسح المجال لحلول مستدامة، ما يُحسِّن في نهاية المطاف الفُرَص المعيشية للنازحين وكرامتهم على المدى الطويل.

تُشير نتائج هذه الدراسة إلى أهمية دمج اللاجئين السوريين والنازحين من خلال مقاربات تُوازِن بين التنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وتعزيز أُطُر الحوكمة. ويُعَدّ هذا التكامل أساسيًا لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي. ومن خلال الاهتمام بالتوظيف، ووضع إطار سياساتي شامل، والتعاون بين البلديات، سيتمكّن صانعو السياسات من تحفيز النمو الذي يعود بالنفع على كلٍّ من المجتمعات المُضيفة واللاجئة.

في ضوء التبعات المُدمِّرة للحرب على منطقة الغبيري والضاحية الجنوبية لبيروت، يُعَدّ تأمين الدعم الدولي المستمرّ، بالإضافة إلى إيجاد حلول محلّية للمشكلات القائمة، أمرًا أساسيًا لمواجهة التحدّيات المستمرّة وضمان استقرار دائم. وفي المستقبل، ينبغي لصانعي السياسات توسيع نطاق رؤيتهم وتبنّي استراتيجية شاملة تُلبّي احتياجات المجتمعَيْن، ما يُعزِّز المرونة والوحدة.

المراجع

أنوتي، هـ.، وإينا، أ. (2023). عدم الاستقرار الاجتماعي في سياق الدول الهشّة: استكشاف الديناميات بين اللاجئين السوريين والمجتمع اللبناني المُضيف في لبنان. استعراض مُعاصِر للشرق الأوسط، 10(4)، 364-385. https://doi.org/10.1177/23477989231198

فاتن قيقانو، غابرييل فوفو، غونزالو ليزارالدي، سياسات الإقصاء: حالة اللاجئين السوريين في لبنان، صحيفة دراسات اللاجئين، المجلّد 34، العدد 1، آذار/مارس 2021، الصفحات 422-452، https://doi.org/10.1093/jrs/feaa058

المجلس العالمي للّاجئين والهجرة (2021). الأثر الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان: دلالاتها على السياسات الحالية. المصدر: https://wrmcouncil.org/wp-content/uploads/2021/09/Lebanon-Syrian-Refugees-WRMC.pdf

البنك الدولي. (2025). التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في لبنان. المصدر:
https//:documents1.worldbank.org/curated/en/099030125012526525/pdf/P506380-f58e9761-b29e4-d62-97c3-ebf5a511c4e1.pdf

رابيل، ر. ج. (2016). أزمة اللاجئين السوريين في لبنان: المأساة المزدوجة للّاجئين والمجتمعات المُضيفة المتضرّرة. دار نشر ليكسينغتون.

البحث عن أرضية مشتركة. (2016). برمجة التماسك الاجتماعي في سياق أزمة توافُد اللاجئين الكبرى. المصدر:
https://documents.sfcg.org/wp-content/uploads/2016/11/Search-Lebanon_Case-Study_Social-Cohesion_Dialogue-and-Joint-Initiatives-2016.pdf

سانشيز، د. ج. (2021). التفاعلات والمواقف بين المجتمعَيْن اللبناني والسوري في البلديات اللبنانية. المركز اللبناني للدراسات. المصدر:
https://www.lcps-lebanon.org/en/articles/details/2385/interactions-and-attitudes-between-lebanese-and-syrian-communities-in-lebanese-municipalities

استعراض الهجرة القسرية. (2022). مقال خاصّ: التماسك الاجتماعي في سياقات استضافة اللاجئين. المصدر:
https://www.fmreview.org/wp-content/uploads/2022/10/Social-cohesion-special-feature-standalone-PDF.pdf

مفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. (2013). التماسك الاجتماعي وسُبُل العيش: تحديث خطّة الاستجابة الإقليمية الخامسة للبنان، تشرين الأوّل/أكتوبر 2013. المصدر:
https://data.unhcr.org/en/documents/download/38815

مفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. التعليم. لبنان.
https://www.unhcr.org/lb/what-we-do/education#:~:text=Notably%2C%2044%25%20of%20school%2D,and%20not%20attending%20any%20training

مفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. 2024. مسح حول الوصول إلى الخدمات الصحّية واستخدامها بين اللاجئين في لبنان.

بارود، م.، زيدان، ن. (2021). التصدّي للتحدّيات التي يُواجِهها اللاجئون السوريون العاملون في الاقتصاد غير النظامي: دراسات حالات من لبنان والأردن. معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية.
https://www.aub.edu.lb/ifi/Pages/publications/policy_briefs/2021-2022/addressing-challenges-faced-by-Syrian-refugees-working-in-the-informal-economy-policy-brief.aspx

استعراض الهجرة القسرية. 2024. حلّ مشكلة النزوح بسبب الحرب في لبنان
https://www.fmreview.org/assaf-elfil/

شالكرافت، ج. (2008). القفص الخفّي: العمّال السوريون المُهاجِرون في لبنان. منشورات جامعة ستانفورد.

تركماني، ن.، حمادة، ك. 2020. ديناميات اللاجئين السوريين في القطاع الزراعي في لبنان Dynamics of Syrian Refugees in Lebanon's Agricultural Sector. معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية.
https://www.aub.edu.lb/ifi/Pages/publications/research_reports/2019-2020/20200215-dynamics-of-syrian-refugees-in-lebanon-agriculture-sector.aspx

أبي سمرا، م. 2024. المجلّة. https://www.majalla.com

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. 2012. مُدُن آمنة وصديقة للجميع: دراسة سريعة لسبعة أحياء فقيرة في بيروت.
https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/Rapid%20Profiling%20final.pdf

قرار وزاري رقم 96/1. https://www.ministryinfo.gov.lb

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies